Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
Volume 1, Issue 2, 2025, Pages: 403-411
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

The Impact of Illegal Immigration on U.S. National Security: A Study of Motives, Mechanisms, and Regulatory Legislation

Tariq Miftah Hasan Salhab *
Department of Public Administration, Faculty of Economics and Political Science,
Bani Waleed University, Libya

أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الأمريكي: دراسة في الدوافع والآليات والتشريعات المنظمة

أ. طارق مفتاح حسن سلحب *
قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، ليبيا

*Corresponding author: tarek.salhb@bwu.edu.ly

Received: October 14, 2025	Accepted: December 20, 2025	Published: December 31, 2025

Copyright: © 2025 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
The phenomenon of illegal immigration is one of the most complex challenges facing the global community, particularly the United States, which has historically been a primary destination for migrants. This research examines the impact of illegal immigration on U.S. national security by analyzing its underlying motives, including political instability, economic disparities, and environmental crises in home countries. The study employs a descriptive-analytical and historical approach to explore the legal and security frameworks adopted by successive U.S. administrations to manage border control and address the socio-economic and security repercussions of irregular migration. Furthermore, it highlights the international legal instruments and domestic laws governing the rights of migrants while critiquing the humanitarian implications of restrictive policies. The findings suggest that despite stringent measures and legislative interventions, illegal immigration continues to pose significant security and economic challenges, necessitating more comprehensive international cooperation and effective strategies that address the root causes of the phenomenon.

Keywords: Illegal Immigration, National Security, United States, Migration Motives, Security Policies, Regulatory Legislation.

الملخص
تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أكثر التحديات تعقيداً التي تواجه المجتمع الدولي، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تاريخياً وجهة رئيسية للمهاجرين .تبحث هذه الدراسة في أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الأمريكي من خلال تحليل دوافعها الكامنة، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي، والفوارق الاقتصادية، والأزمات البيئية في دول المصدر .تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي لاستكشاف الأطر القانونية والأمنية التي اعتمدتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة لضبط الحدود

ومعالجة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية للهجرة غير النظامية .علاوة على ذلك، تسلط الدراسة الضوء على الصكوك القانونية الدولية والقوانين المحلية المنظمة لحقوق المهاجرين، مع نقد الآثار الإنسانية للسياسات التقييدية .تشير النتائج إلى أنه على الرغم من الإجراءات الصارمة والتدخلات التشريعية، لا تزال الهجرة غير الشرعية تشكل تحديات أمنية واقتصادية كبيرة، مما يتطلب تعاوناً دولياً أكثر شمولاً واستراتيجيات فعالة تعالج الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الأمن القومي، الولايات المتحدة الأمريكية، دوافع الهجرة، السياسات الأمنية، التشريعات المنظمة.

مقدمة

أضحت الولايات المتحدة الأمريكية قبلة للمهاجرين حتى لُقبت بـ "مجتمع المهاجرين"، وهو وصف يعكس الدور الجوهري الذي لعبته الهجرة في تاريخ البلاد؛ إذ ساهمت في تعزيز الأمن والاستقرار والازدهار الاقتصادي، وأغنت المجتمع ثقافياً وفكرياً. وبالرغم من أن الولايات المتحدة استقبلت تاريخياً أعداداً هائلة من المهاجرين لسد حاجتها من الأيدي العاملة الماهرة والفنيين والخبراء، إلا أن السياسات اختلفت تجاه أنماط الهجرة الوافدة إليها.

تنقسم الهجرة إلى نوعين: قانونية (شرعية)، وغير قانونية (غير شرعية). وقد باتت الهجرة غير القانونية من أبرز القضايا المطروحة على الساحة الدولية، حيث تشكل تحدياً محلياً وإقليمياً، وشغلاً شاغلاً للمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وتدفع العديد من الإشكاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأفراد للهجرة من الدول الفقيرة نحو الدول الغنية؛ نتيجة الفقر، وتدهور الأوضاع الصحية، والحروب الأهلية، والتدخلات العسكرية. وعليه، أصبحت قضية الهجرة غير القانونية تمثل أحد الهواجس الأمنية الجديدة التي برزت بوضوح في السنوات الأخيرة، وتسببت في نشوب خلافات دبلوماسية بين الدول.

على سبيل المثال، نجد أن توجهات الإدارات الأمريكية حيال الهجرة غير القانونية لم تختلف جوهرياً بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي؛ نظراً لكون الولايات المتحدة من أعرق الدول في تنظيم الهجرة وتنوع نسيجها الاجتماعي منذ أن وطأت أقدام الأوروبيين السواحل الأمريكية. وبالرغم من تشريع العديد من القوانين والأنظمة، إلا أنها أدت في الواقع إلى تكريس التمييز والاستغلال الاقتصادي للمهاجرين، وساهمت في تعزيز الانقسام المجتمعي على أسس عرقية ودينية.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما الأهداف والدوافع التي أدت لتصاعد الهجرة نحو الولايات المتحدة الأمريكية؟
- ما الإجراءات والآثار المترتبة على سياسات الولايات المتحدة تجاه الهجرة غير القانونية؟

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أنه مع اكتشاف الثروات في الغرب الأمريكي (كاليفورنيا تحديداً) في القرن التاسع عشر، برزت الحاجة لعمالة رخيصة، وهو ما تزامن مع تدفق المهاجرين الفارين من النزاعات. ومع مرور الوقت، بدأت الحكومة الأمريكية بتبني مواقف صارمة ووضع قيود قانونية وأمنية جعلت المهاجرين فئة غير مرغوب فيها. وتفترض الدراسة أن النظريات العنصرية والتنافس العمالي كانت من المحركات الأساسية للمطالبة بوقف الهجرة وتغليظ الإجراءات الحكومية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على قضية الهجرة غير القانونية من حيث الأسباب والدوافع، وتوضيح التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية على الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن تحليل السياسات المتبعة تجاه هذه الظاهرة.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية -1 :التعرف على ظاهرة الهجرة غير الشرعية ودوافعها -2 .بيان أثر الهجرة غير القانونية على السياسات الأمنية والاقتصادية للمجتمع الأمريكي -3 .رصد الأساليب التي انتهجتها الولايات المتحدة حيال الهجرة غير القانونية -4 .تتبع رؤى الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه ملف الهجرة غير القانونية.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الحقائق وتحليلها بأسلوب علمي موضوعي. كما تستخدم المنهج الوظيفي لتقييم أداء الدولة في تنفيذ استراتيجيات الهجرة، والمنهج التاريخي لتتبع جذور المشكلة وتطورها الزمني.

محاور الدراسة

المحور الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية.

المحور الثاني: دوافع الهجرة غير الشرعية (سياسية وأمنية، اقتصادية، اجتماعية، وبيئية).

المحور الثالث: الهجرة وآثارها الأمنية والقانونية على المجتمع الأمريكي .المحور الرابع: أساليب الولايات المتحدة الأمريكية حيال الهجرة غير الشرعية.

المحور الرابع: آليات تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الهجرة غير الشرعية

المحور الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

تُعد الهجرة غير الشرعية من الوقائع الجوهرية المرافقة للوجود البشري منذ القدم، مما يستوجب الوقوف عند مفهومها كخطوة أولى. تعبر الهجرة لغةً عن انتقال الأفراد أو الجماعات من دولة إلى أخرى بدون وثائق رسمية أو عبر وسائل غير قانونية من دول الطرد إلى دول الجذب، وذلك بقصد العمل أو الإقامة (الدغاري، 2016).

وفيما يتعلق بالمفهوم الاصطلاحي، تُعرف الهجرة بأنها الانتقال للعيش من مكان لآخر بنية الاستقرار الدائم أو المؤقت، ويستثنى من ذلك زيارات الدراسة أو العلاج. وقد تكون الهجرة داخلية ضمن الدولة الواحدة، أو دولية من بلد لآخر. كما تُعرفها الموسوعة السياسية بأنها مصطلح يدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي للفرد أو الجماعة (رشاد، 2016).

أما في علم السكان (الديموغرافيا)، فتعرف بأنها انتقال الأفراد بحثاً عن سبل عيش أفضل اجتماعياً أو اقتصادياً أو أمنياً، بينما تدل في علم الاجتماع على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة. وتصنف

الهجرة السرية أو "غير النظامية" اليوم كواحدة من أعقد القضايا التي تشغل المجتمع الدولي نتيجة غياب الحلول الجذرية (طالب، 2011).

وقد شهدت القوى الكبرى كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تدفقات هائلة، خاصة من دول أمريكا اللاتينية (مثل المكسيك وفنزويلا وكوبا). وأكد تقرير صادر عن المنظمة الدولية للهجرة وجود حاجة ماسة للتعاون العالمي لتنسيق الإجراءات مع تزايد عدد المهاجرين حول العالم. كما أشار الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة "كوفي عنان" إلى أن الهجرة تمثل أحد أهم تحديات القرن الحادي والعشرين، مؤكداً ضرورة إدارتها بما يخدم مصلحة دول الاستقبال والمهاجرين أنفسهم (العمراني، 2015).

ويجب التمييز هنا بين الهجرة غير القانونية واللجوء؛ فاللجوء يخص الشخص الذي يضطر للبقاء خارج بلده الأصلي بسبب تهديد يمس حياته أو معتقداته، حيث تعجز حكومة بلده عن حمايته نتيجة الحروب الأهلية أو الاضطهاد العرقي والديني، مما يجعل اللاجئين فئة خاصة تستحق الحماية الدولية (طالب، 2011).

المحور الثاني: وسائل ودوافع الهجرة غير الشرعية

لا يوجد سبب واحد محدد للهجرة، بل تتعدد عوامل "الدفع" التي تجبر الأفراد على ترك أوطانهم، وأهمها:

أ- الدوافع السياسية والأمنية :تؤدي الاضطرابات السياسية والأنظمة المستبدة إلى خروج الأفراد نحو الدول الأكثر ديمقراطية. وتأتي الحروب الدولية والأهلية على رأس القائمة؛ فإذا لم تفتح الدول حدودها للمنكوبين بطريقة مشروعة، لا يتبقى أمامهم سوى الهجرة غير النظامية (رشاد، 2016). كما تلعب النزاعات العرقية وغياب الأمن دوراً كبيراً في تحفيز الهجرة القسرية. وكشف تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2001 أن الدمار الناجم عن النزاعات في أفريقيا كان ثمنه باهظاً، وتعد الهجرة غير الشرعية جزءاً من هذا الثمن (العمراني، 2015).

ب- الدوافع الاقتصادية :تأتي الدوافع الاقتصادية في المقدمة، حيث يشكل التباين المعيشي واتساع الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة عاملاً أساسياً في تحفيز الفرد للبحث عن أماكن تؤمن طموحه (بلخير، 2013). وهناك ارتباط وثيق بين الأزمات المالية العالمية وتصاعد الهجرة؛ فالأزمات تزيد من معدلات البطالة، مما يجعل الهجرة مخرجاً وحيداً لليائسين. فعلى سبيل المثال، تتأثر الهجرة المكسيكية نحو الولايات المتحدة بعوامل الاستقطاب الاقتصادي، وقد تراجعت بشكل ملحوظ عند انخفاض أداء الاقتصاد الأمريكي عام 2009.(Kandel, 2018)

ت- الدوافع الاجتماعية :تتمثل في الإعجاب بنمط الحياة في الدول المتقدمة وتطلع الشباب لتحقيق "حلم النجاح الاجتماعي" والوجاهة المفقودة في بلادهم نتيجة الفقر. ويرتبط هذا الدافع طردياً بالوضع الاقتصادي، حيث تدفع الانعكاسات النفسية للبطالة الشباب نحو قبول المخاطرة مهما بلغت (بلخير، 2013).

ث- الأسباب البيئية :تؤدي التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية مثل الفيضانات، الجفاف، والتصحر إلى موجات نزوح جماعي، حيث يضطر الأفراد للبحث عن بيئة آمنة تضمن لهم ولأطفالهم سبل البقاء، وهو ما يُعرف بالهجرة البيئية القسرية.

المحور الثالث: الهجرة وآثارها الأمنية والقانونية على المجتمع الأمريكي

أولاً: الأثر الأمني يرتبط ملف المهاجرين في الولايات المتحدة الأمريكية بالعديد من الهواجس الأمنية التي تصاعدت وتيرتها في السنوات الأخيرة، نتيجة الربط المتزايد بين تدفقات الهجرة والتهديدات الإرهابية والجرائم المنظمة. ومن أبرز التحديات الأمنية ظهور ما يعرف بـ "مدن الأكواخ (Shanty towns) "في

ضواحي المدن الكبرى، والتي غالباً ما تعاني من غياب الضبط الأمني، وتتحول إلى بيئة خصبة لتجارة المخدرات وعمليات غسيل الأموال (سوزي رشاد، 2016).

كما يثير تمسك المهاجرين بهويتهم الثقافية والدينية مخاوف لدى تيارات اليمين المتطرف، التي ترى في ذلك تهديداً للهوية الوطنية الأمريكية، مما يدفعها للمطالبة بترحيلهم (أمبارك الدغاري، 2016). وتتعدى الآثار الجانب الأمني المباشر لتشمل اختلالات ديموغرافية وتهديدات لغوية، حيث تبرز اللغة الإسبانية كمنافس للغة الإنجليزية نتيجة التزايد المستمر في أعداد المهاجرين القادمين من المكسيك.

ويرى الباحث أن تشديد الإجراءات الحدودية الأمريكية لم يحد من الظاهرة بقدر ما أدى إلى انتعاش شبكات الاتجار بالبشر، التي تستغل حاجة الأفراد للهرب من الظروف القاسية في بلدانهم مقابل مبالغ طائلة، مما يفاقم من التهديد الأمني للدولة المستقبلة (أمبارك الدغاري، 2016).

وقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 منعطفاً تاريخياً في التعامل مع الهجرة كقضية "أمن قومي" بالدرجة الأولى، حيث سادت فرضية احتمال تسلل عناصر إرهابية ضمن موجات المهاجرين. وقد تجلى هذا التوجه في السياسات الصارمة التي تبنتها إدارة الرئيس دونالد ترامب، لا سيما مشروع السياج الفاصل على الحدود الجنوبية مع المكسيك لإغلاق المنافذ أمام المهربين (نادية العمراني، 2015). ورغم حق الدولة في حماية سيادتها، إلا أن هذه الإجراءات واجهت انتقادات واسعة من منظمات حقوق الإنسان نتيجة ممارسات التمييز ضد الأجانب، وخاصة المسلمين والآسيويين. ومع ذلك، تشير دراسات أخرى إلى أن للهجرة آثاراً اقتصادية إيجابية، وأن معدلات الجريمة بين المهاجرين تظل أقل من معدلاتها بين السكان الأصليين (سوزي رشاد، 2016).

ثانياً: الأثر القانوني وحقوق المهاجرين استجابةً لتفاقم مشكلات الهجرة، سعى المجتمع الدولي لتقنين أوضاع المهاجرين عبر اتفاقيات منظمة العمل الدولية عام 1949، وصولاً إلى "الاتفاقية الدولية لحقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم" التي اعتمدتها الأمم المتحدة عام 1990. وقد عرفت الاتفاقية العامل المهاجر بأنه الشخص الذي يمارس نشاطاً مأجوراً في دولة ليس من رعاياها، مفرقةً بين المهاجر "النظامي" الذي يحمل أذونات دخول وإقامة، والمهاجر "غير النظامي" (مصدق طالب، 2011).

حقوق المهاجرين في الولايات المتحدة :تكفل التشريعات الاتحادية والدستور الأمريكي مجموعة من الحقوق للمهاجرين، والتي يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي (نادية العمراني، 2015):

1. الوصول إلى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم بغض النظر عن الوضع القانوني.
2. حرية التنقل داخل الولايات المتحدة وفقاً للقوانين الاتحادية.
3. الحق في المساعدة القانونية وضمانات المحاكمة العادلة.
4. الحماية من التمييز القائم على العرق أو الدين أو الجنسية.
5. المساواة أمام القانون في الحقوق المدنية الأساسية.
6. حق طلب اللجوء في حال وجود خطر حقيقي على الحياة في البلد الأصلي.
7. الحق في الانضمام لنقابات العمال والدفاع عن الحقوق المهنية.
8. الحماية من الاستغلال في سوق العمل والحصول على تعويض عادل.
9. الحق في المشاركة في النشاطات السياسية المشروعة كالتظاهر.
10. ضمان تعليم الأطفال في المدارس العامة دون تمييز.
11. حق الانخراط في المجتمعات الدينية والثقافية والمشاركة الاجتماعية.
12. الحماية من الاعتداءات الجسدية واللفظية وأشكال العنف كافة.
13. الوصول إلى المساعدات في حالات الطوارئ والأزمات الإنسانية.
14. حرية الحفاظ على الهوية الثقافية وممارسة الشعائر الدينية.

15.الحق في الاندماج والمساهمة في التنمية الشاملة للمجتمع الأمريكي.

المحور الرابع: آليات تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الهجرة غير الشرعية

تعد الولايات المتحدة الأمريكية موطناً لعدد كبير من المهاجرين، حيث تشير إحصاءات العقد الماضي إلى أن عدد المهاجرين بلغ 40 مليون فرد، وهو ما يوازي 12.9% من السكان الأمريكيين. وبناءً على ذلك، تُعد الولايات المتحدة أكبر مستقبل للهجرة في العالم، وأغلب هؤلاء المهاجرين هم من المكسيك، حيث يتجاوز عددهم 13 مليون فرد.

وتمتد ممرات الهجرة الرئيسية من أوروبا الشرقية إلى أوروبا الغربية، ومن شمال أفريقيا إلى جنوب أوروبا، ومن جنوب آسيا إلى منطقة الخليج. ويمتد أكبر ممر للهجرة بالقيمة المطلقة من المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ عبره 12.7 مليون مهاجر في عام 2017. إن المكسيك هي أكثر الدول المصدرة للمهاجرين إلى الولايات المتحدة، تليها الصين ثم الهند والفلبين. وعلى الرغم من الرقابة الشديدة التي تفرضها الولايات المتحدة على حدودها لمنع الهجرة غير القانونية، بالإضافة إلى الإجراءات المشددة على المهاجرين القانونيين، إلا أن سياسة "لم الشمل" التي تُطبق في الولايات المتحدة تساهم بدرجة كبيرة في جلب عدد من المهاجرين ليتم لم شملهم مع عائلاتهم الموجودة هناك.(Kandel, 2018)

إن أسباب الهجرة هي نتاج عوامل "الدفع" من المكسيك ودول أمريكا الوسطى والجنوبية، وعوامل "الجذب" في الولايات المتحدة التي تغري الأفراد باتباع مسارات الهجرة، ومن أهمها:

- توفر الفرص الوظيفية والأجور المرتفعة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- البحث عن الاستقرار والأمان بعيداً عن النزاعات والحروب الأهلية.
- تنوع مصادر الدخل من خلال توزيع أفراد الأسرة للعمل في الخارج لضمان استمرارية تحويل الأموال وإعالة أسرهم.
- افتقار مجتمعات المصدر للمؤسسات المالية القوية، مثل شركات التأمين والبنوك (Conant et al., 2015).

شكل (1): مسارات الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية من أمريكا الوسطى والجنوبية.
المصدر:Conant and others, 2015

تُجيز الولايات المتحدة لجزء من المهاجرين الحصول على الجنسية الأمريكية من خلال عملية تُعرف باسم "التجنس"؛ ومن أجل الحصول عليها، لابد أن يقيم الشخص لمدة خمس سنوات متواصلة في البلاد، ويثبت امتلاكه لأخلاق حميدة، ويقسم يمين الولاء، بالإضافة إلى إتقان اللغة الإنجليزية والإلمام بتاريخ القوانين الأمريكية.(Kandel, 2018)

تعتبر الولايات المتحدة واحدة من أكثر دول العالم امتلاكاً للقوانين في مجال الهجرة، حيث اهتمت الحكومة بإعداد تشريعات تهدف للحد من الهجرة غير القانونية. ففي عام 1986، فرض الكونجرس عقوبات على من يقوم بتشغيل المهاجرين غير القانونيين، وفي عام 1996 وُضعت قيود على الهجرة القانونية وغير القانونية شملت تقييد الاستفادة من الرعاية الاجتماعية، كما تم تخصيص نحو 12 مليون دولار لبناء سياج ثلاثي الطبقات يمتد لنحو 14 ميلاً على الحدود مع المكسيك. وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، تم التضييق أكثر على المهاجرين، وفي عام 2006 صدر قانون "السياج الآمن" لمراقبة الحدود، حيث اعتمدت الحكومة على تقنيات متطورة مثل الكاميرات السرية والأقمار الصناعية. وتمتلك الولايات المتحدة منافذ برية وبحرية وجوية تضم قوات مهمتها الأساسية حماية الحدود وتطبيق قوانين الهجرة (مساهل، 2021).

كما تصر السلطات على اكتساب تأشيرات الدخول، حيث يتم التحقق من مقدم الطلب لضمان عدم تمثيله تهديداً للأمن القومي. وتمنح القوانين سلطات واسعة للقائمين على احتجاز الأجانب، خاصة المشتبه في كونهم إرهابيين أو الذين دخلوا بوثائق مزورة، ليتم ترحيلهم نهائياً مع وضع قيود على دخولهم مجدداً.

رؤية الرئيس دونالد ترامب للهجرة غير الشرعية :عندما تولى الرئيس ترامب الإدارة في فترته الأولى، صنف الهجرة كأحد التهديدات الرئيسية للأمن القومي، وركز على مكافحتها عبر منع الهجرة القانونية وترحيل الملايين من غير القانونيين. وأصدر عدة قرارات، أهمها:

- البدء ببناء جدار فاصل على الحدود الجنوبية، وتعيين ما يقارب 15 ألف ضابط لحماية الحدود، ومحاسبة "مدن الملاذ" التي ترفض التعاون في تنفيذ القانون. وقد تم ترحيل حوالي 61 ألف مهاجر واعتقال أكثر من 110 ألفاً في عام 2017.
- تبني سياسة "عدم التسامح المطلق"، مما أدى لاحتجاز العابرين وفصل الأطفال عن والديهم ووضعهم في ملاجئ منفصلة، وتوزيعهم على مسارات قانونية متنوعة لتصعيب لم شملهم.
- إعداد قوانين تمنع المهاجرين الذين ارتكبتوا جرائم أو انضموا لعصابات من الحصول على حق اللجوء (عباس، 2018).

شكل (2): منطقة بناء النماذج على خريطة الولايات المتحدة الأمريكية.
المصدر: https://www.bbc.com/arabic/world-46949531

وعلى الرغم من هذه الأساليب المتشددة والخطاب الذي يصور المهاجرين كتهديد أمني، لا يزال هناك تيار مؤيد للهجرة يرى ضرورة لم الشمل وتلبية احتياجات أصحاب الأعمال من العمالة الأجنبية لتحقيق المنافسة العالمية. ويطالب هذا التيار بزيادة التأشيرات لأصحاب الكفاءات والخبراء، مع الدعوة لإلغاء التأشيرات التي لا تشترط مهارات علمية محددة لتقليل ما يرونه تهديداً للبلاد (سوزي رشاد، 2016).

الخاتمة :

إن الهجرة ظاهرة دولية أضحت من أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وتتجاذبها رؤيتان: الأولى ترى أن الهجرة ضرورية لسد العجز السكاني ونقص العمالة، محذرة من أن التعسف ضد المهاجرين قد يدفعهم للتطرف. أما الثانية، التي يتبناها اليمين المتطرف، فتعارض الهجرة بشدة بدعوى أن المهاجرين (خاصة المسلمين) يمثلون تهديداً لقيم وهوية الدول المستقبلة. لقد تحولت الهجرة من ظاهرة اجتماعية وإنسانية إلى قضية أمنية تثير تخوف الدول من تزايد الأعداد سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة. ورغم الجهود المبذولة، إلا أن التدفقات لم تتوقف، ولا تزال تشكل مصدر تحدٍ اقتصادي وأمني للدول المستقبلة.

النتائج:

1. تؤكد الدراسة أن لكل دولة الحق السيادي في تبني السياسات الكفيلة بحماية أمنها القومي ومعالجة مشكلات الهجرة، إلا أن الممارسات الأمريكية المتبعة تجاه المهاجرين القادمين عبر الحدود الجنوبية غالباً ما تنطوي على أشكال من العنف والتمييز العنصري، وذلك تحت غطاء مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والسلاح.
2. أدت السياسات والإجراءات القانونية المتشددة التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية للتضييق على الهجرة النظامية (القانونية) إلى نتائج عكسية؛ حيث ساهمت في ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية كبديل اضطراري للراغبين في الدخول.
3. خلصت الدراسة إلى أن الدوافع الجوهرية للهجرة غير الشرعية تكمن في غياب الاستقرار السياسي، وتصاعد النزاعات على السلطة والحروب الأهلية في دول المصدر، فضلاً عن العوامل الاقتصادية المتمثلة في تدني مستويات المعيشة وتفاقم أزمات البطالة والفقر.
4. كشفت الدراسة عن غياب استراتيجيات دولية فعالة وشاملة من قبل الدول المتقدمة لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من جذورها؛ حيث تكتفي هذه الدول بالحلول الأمنية والعلاجية بدلاً من القضاء على مسببات الظاهرة ودوافعها في بلدان المنشأ.

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. بلخير، محمد. (2013). هاجس الهجرة المغاربية إلى أوروبا: هل تشكل العمالة الشرقية بديلاً .مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، (23)، 204.
2. الحافظ، سحر مصطفى. (د.ت) .الهجرة غير الشرعية: المفهوم، الحجم، والتوجهات التشريعية .مسترجع من : http://erepository.cu.edu.eg/index.php/Hermes/article/view/38
3. الدغاري، أمبارك. (2016). مخاطر الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها . المجلة الليبية العلمية، .(8)
4. رشاد، سوزي محمد. (2016). الانعكاسات السياسية والأمنية للهجرة والجهود الدولية لمواجهتها .مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، 17(4)، 139.
5. سي يوسف، جميلة. (2023). إشكالية بناء الدولة في أفريقيا .مجلة السياسة العالمية، 6(1)، 238.
6. شعبان، حمدي .(2011) .الهجرة غير المشروعة .مسترجع من : http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/june/22-6-2011

7. صايش، عبد الملك .(2007) .التعاون الأورو- مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة باجي مختار، الجزائر.
8. طالب، مصدق. (2011). الضمانات الدولية والداخلية لحقوق العمال المهاجرين .مجلة الحقوق - جامعة المستنصرية، 4(15)، 218.
9. عباس، أحمد يوسف محمد. (2023). تأثير الهجرة غير المشروعة على الأمن القومي المصري .مجلة أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا، 1(1)، 59.
10. علو، أحمد. (2009). الهجرة غير الشرعية بين تجارة الأوهام وحلم الثروة .دراسات وأبحاث، مسترجع من : http://www.lwbarmy.gov.lb.ar.news
11. العمراني، نادية. (2015). دور الجهود الدولية، الإقليمية والوطنية في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية .مجلة جيل حقوق الإنسان، (6)، 99.
12. فختو، فايزة .(2011) .الأبعاد الأمنية للهجرة غير القانونية في العلاقات الأورو- مغاربية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الجزائر.
13. محمود، سامي وبدير، أسامة .(2009) .أوروبا والهجرة غير الشرعية في مصر بين المسؤولية والواجب .القاهرة: مركز الأرض.
14. مساهل، عبد الرحمن. (2018). سياسات إدارة الهجرة الدولية: نظرة عامة على جهود المنظمات الدولية وسياسات دول الاستقبال .مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - جامعة حسيبة بن بو علي، (18)، 23.
15. معروف، معروف محمود .(2005). التصدي للهجرة أولوية قصوى .مسترجع من : http://www2.swissinfo.org/sar/swissinfo.htm
16. اليونسكو .(2023) .الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم .باريس: منشورات اليونسكو.
17. يونس، علي. (2023). أثر هشاشة الدولة والفقر على الإرهاب في أفريقيا باستخدام نموذجي المربعات الصغرى والاتحاد الجغرافي الموزون. (29)، 19.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

1. Kandel, W. A. (2018). A Primer on U.S. Immigration Policy. Congressional Research Service.
2. Pierce, S., Bolter, J., & Selee, A. (2018). U.S. Immigration policy under Trump: Deep Changes and Lasting Impacts. Migration Policy Institute.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.